### وزير الصناعة والمعادن في حديث موسع لـ(المدى):

# تسهيلات جديدة للمستثمرين العراقيين ورجال الاعمال المغتربين.. ونتحمل ٥٠ او ٦٠٪ من رواتب العاملين في الشركات مدة سنتين

## ميزانيتنا ٣١ مليون دولار .. لا تكفي لتأهيل شركة واحدة

*قال وزير الصناعة والمعادن فوزي حريري ان وزارته بدأت منذ عام ٢٠٠٦ باعداد مسودات مشاريع قوانين تهدف الى الارتقاء بواقع الصناعة العراقية وضمان حماية المنتج الوطني وذلك ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وتكلم الوزير عن جملة اجراءات في هذا المجال الا انه طالب الحكومة بزيادة ميزانية الوزارة حيث ان الميزانية الحالية البالغة ٣١ مليون دولار غير كافية لاعادة تأهيل المصانع ولا تسد حاجة وزارته وتطلعاتها.*

*جاء ذلك في حديث موسع اجرته المدى مع وزير الصناعة والمعادن الذي استعرض نشاطات وزارته وقال عنها انها القاعدة الاساس لتنمية الصناعة في العراق لكونها تمتلك عناصر علمية وادارية كفوءة.*

فوزي الحريري وزير الصناعة والمعادن

بغداد/ المدى

### قوانين بريمر

والقى حريري باللوم على الحاكم الامريكي بول بريمر واتهمه باصدار قوانين ساهمت في تدمير الصناعة العراقية وقال: بعد سقوط النظام السابق وعند تسلم الحاكم الامريكي بول بريمر زمام الامور في البلاد صدر العديد من القوانيين، كان الهدف منها تدمير الصناعة العراقية وتدمير المنتج الوطني، وقد عمل بريمر بالعلن على ان يكون القطاع الخاص هو من يحكم الاقتصاد العراقي وهذا مبدأ نراه صحيحا من الناحية النظرية خاصة انه نجح في الكثير من الدول ولكن لكي نحقق هذا لابد من اتباع خطوات اقتصادية فضلا عن توفير حماية لبنى صناعية وذلك من خلال تشريعات تضمن الحماية لجميع القطاعات من المنتجات الرديئة وتوفير التعريفات الكمركية لتمنع عملية الاغراق.

واضاف حريري: وللاسف لم تجر أي من هذه الخطوات ولاسيما أن بريمر فتح الابواب أمام التجار وجميع المواد الاقليمية والعالمية لتدخل الى البلاد من دون قيد او شرط في وقت لم تكن فيه الصناعة العراقية قادرة على النهوض من كبوتها فقد كانت كل المفاصل الصناعية مدمرة ومنهوبة ولم يوجه بريمر وجهه نحوها بل تسببت قراراته التي فتحت الحدود على مصراعيها بدخول المواد الرديئة التي أغرقت السوق العراقي واثرت بشكل سلبي في الاقتصاد العراقي.

### جهود استثنائية

واستعرض حريري نشاطات الوزارة وجهودها بعد سقوط النظام السابق قائلا: منذ عام ٢٠٠٣ اعادت الوزارة اكثر من ٧٠ الف مفصول سياسي إضافة الى اعادة تشغيل ١٠٠ الف منتسب في وقت كانت المصانع العراقية غير مؤهلة ولا تملك طاقة انتاجية فضلا عن غياب الدعم الحكومي. وكان على الوزارة ان تعيد هيكليتها وتسعى إلى اعادة تأهيل نفسها

وتابع حريري:"بدأنا في عام ٢٠٠٦ باعداد مسودة مشاريع قوانيين للارتقاء بواقع الصناعة العراقية وضمان حماية المنتج الوطني وذلك ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيث قدمنا مشروع قانونين هما قانون مكافحة الاغراق (اغراق الاسواق العراقية ببضائع لا تتوفر فيها الجودة) واخر لحماية المستهلك العراقي من المنتجات الردئية سواء الطبية والانشائية منها او المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك وغير الخاضعة للسيطرة النوعية علما أن معظم المواد التي تدخل العراق تفتقر لمستوى السلامة العالمية. وفي هذا العام عملنا مع الدوائر القانونية في الوزارت ذات العلاقة بهذا الشأن وبالتنسيق مع مجلس شورى الدولة واعددنا مشاريع القوانين للارتقاء بواقع الصناعة العراقية وحمايتها.

**الوزارة اعادت اكثر من ٧٠ الف مفصول سياسي وتشغيل ١٠٠ الف منتسب**

### اعادة تأهيل الشركات

وفيما يخص عملية تاهيل الشركات التابعة للوزارة أكد وزير الصناعة والمعادن ضرورة تخصيص الحكومة المبالغ الكافية لتأهيل المعامل والشركات التابعة للوزارة وقال: ميزانية هذا العام كانت ٣١ مليون دولار وهي لا تكفي لتأهيل شركة واحدة من شركات الوزارة ونحن نحتاج الى مليار ونصف المليار دولار كي نستطيع القيام بمشاريعنا.

وعد حريري ضعف التخصيصات المالية احدى المشكلات التي تواجه القطاع الصناعي العراقي. واوضح الوزير: لكي نستطيع دخول المنافسة مع الشركات العربية العالمية يجب أن تكون شركاتنا مؤهلة بالكفاءات الجيدة ومدربة على التكنولوجيا الحديثة فالمكائن المستخدمة في المعامل والشركات تعود الى الخمسينسيات والستينيات، ونحن نحتاج الى مكائن حديثة وقد وطلبنا من الحكومة في العام الماضي تخصيص نصف مليون دولار لتأهيل اشركاتنا لكن للاسف لم نحصل على هذه التخصيصات.

**أصدرنا قوانين للارتقاء بواقع الصناعة العراقية وضمان حماية المنتوج الوطني**

### طرح الشركات للاستثمار

وبشأن طرح شركات الوزارة للاستثمار قال فوزي حريري: فتحنا الابواب امام المستثمري ن وعملنا على تحقيق التوأمة بين شركات عراقية وأخرى اجنبية، واعلنا في اذار من العام الجاري عن مجموعة معامل للاستثمار من ضمنها اربعة معامل للسمنت ومعمل البتروكيمياويات ومعمل الحديد والصلب في البصرة ومعامل اخرى، الا ان المستثمرين بحاجة الى حوافز استثمارية كثيرة منها الوضع الامني الذي لم يتحسن بالشكل المطلوب وايضا الطاقة الكهربائية التي تعد احد المستلزمات الاساسية للصناعة وهناك نقطة اخرى وهي ارتفاع اسعار الوقود، كما ان الاعداد الكبيرة للعاملين في المعامل تجعل المستثمر يتردد بالاستثمار بسبب هذه المشكلات.

### عروض

حريري اشار الى تسلم عروض لاستثمار معامل سمنت كربلاء وكركوك والمثنى والقائم واضاف: سنقوم خلال الاسبوعي ين القادمين بالاعلان عن الشريك الستراتيجي لهذه المعامل كخطوة اولى من برنامج الحكومة العراقية للتحول من القطاع الصناعي الحكومي الى القطاع الصناعي العام.

وعن الأطر القانونية للاستثمار قال حريري: فعلنا المادة (١٥) من قانون الشركات (٢٢) لسنة ١٩٩٧والذي يحق للشركة المشاركة مع الشركات العربية والاجنبية في انتاج عمل الشركة، أما الاطار الثاني فهو قانون الاستثمار الرقم (١٣) الذي يحق للمستثمر العمل مع شركات الوزارة أو يؤسس لمشروع صناعي مستقل ومتكامل وشخصيا انا أسعى لجذب المستثمرين نحو استثمار الشركات التابعة للوزارة، حيث سنعرض حوافز للمستثمرين وسنوفر الحصانة التشريعية لمنع عملية اغراق السوق ضمن اطار عمل منظمة التجارة العالمية، ومن ضمن الحوافز التشجيعية للاستثمار ادخلنا ملف الطاقة الكهربائية للاستثمار لضمان وجود التيار الكهربائي للمستثمر وقد حصلنا على وعود من قبل وزير النفط الدكتور حسين الشهرستاني لتوفير الوقود للمستثمرين باسعار تنافسية.

### آليات الاستثمار

وعن الية الاستثمار قال الوزير: الالية تكون على شكل هرم ويرأس الهرم الشركة العالمية المستثمرة التي تمتلك الخبرات والتكنولوجيا والمكائن الجديدة والشريك الثاني صاحب المال والطرف الثالث الشركة العراقية واريد ان اعلن من خلال جريدة (المدى)عن اتخاذ الحكومة العراقية تسهيلات جديدة للمستثمرين العراقيين ورجال الاعمال من الذين يقطنون العراق او من الذين هاجروا الى دول اخرى وقد عقدنا بهذا الشأن عدة اجتماعات وناقشنا العديد من القضايا. من هذه التسهيلات ان تتحمل الحكومة ٥٠ او ٦٠٪ من رواتب العاملين في الشركات ولمدة سنتين، وللتاكيد اقول: لا توجد فرصة استثمارية في العالم تجنى منها الارباح مثل العراق.

### توجهات نحو الخصخصة

وعن توجهات الوزارة نحو الخصخصة اوضح حريري: هناك اكثر من طريقة اما ان نبيع ما نمتلك وهذا لن يستفيد منه العراق ومنتسبو الشركات العراقية او تأهيل المعامل والشركات من خلال الخصخصة عن طريق تحديث الماكنات وتطوير الخبرات العاملة وهذا الجانب هو المفضل لدينا، وسنفتح الابواب امام الخصخصة كمرحلة اولى للتعاون المشترك ونمضى معها لفتره محدودة برعاية الدولة عن بعد والتاكد من ان عملية تأهيل الشركات وتطويرها ولضمان معيشة المنتسبين وبعد فترة نعرضها للاكتتاب في البورصة ونفتح هذه الشركات امام القطاع الخاص.

### العمل جار

حريري تحدث ايضا عن عمل شركات وزارة الصناعة وقال عنها: القطاع قائم والحديث عن توقفه غير صحيح، وشركات السمنت تنتج مليوني طن شهريا ٥٠ ٪ من منه يوزع على المواطنين في المحافظات باسعار مدعومة. وسننتج خلال العام المقبل ٨ ملايين طن. اما القطاع الدوائي فمعملاً سامراء ونينوى يعملان بشكل جيد ويوزعان المنتوجات على وزارة الصحة وهناك سبع شركات ممولة ذاتية تعمل الان. وكما قلت فنحن بحاجة الى تخصيصات مالية لكون هذه الشركات تعمل بطاقة متدنية وبكلفة اعلى مما كانت عليه بالسابق بسبب زيادة اسعار المواد الاولية والوقود واجور العاملين ولهذا طلبنا من اللجنة الاقتصادية في الحكومة رفع التخصيصات لوزارة الصناعة الى ٣٢٠ مليون دولار برغم ان المبلغ ليس بمستوى الطموح، لغرض تأهيل اكثر من ٢٠ شركة على مدار سنتين وسنطلب في سنة ٢٠٠٩ مبلغا مماثلا.

**إرتفاع اسعار الوقود يجعل الشركات تتردد بالاستثمار**

### انجازات

وعن خطة الوزارة للعام المقبل اشار وزير الصناعة والمعادن فوزي حريري الى ان الوزارة انجزت ٩٠٪ من مشاريعها لهذا العام، ووضعت خطة للعام المقبل حيث ستنتج شركة البتروكيمياويات المواد الاولية لجميع الشركات التابعة للوزارة، واعدت خطة للقطاع الهندسي حيث سيتولى هذا القطاع الاعمال الهندسية في شركة ابن ماجد المتخصصة بالقطاع النفطي، واضاف: اما القطاع الاسمنتي فسنعلن قريبا عن اتفاقيات مع شركات عربية واجنبية لزيادة قدرة الانتاج الى ٨ مليون طن شهريا السنة القادمة والتي سيليها سيزداد الى ١٦ مليون طن، و اصدرنا تراخيص للقطاع الخاص لأنشاء معامل للاسمنت لسد حاجة العراق من السمنت كما سنعمل مع القطاع الخاص في جميع مجالات للارتقاء بالواقع الصناعي العراقي.

### قروض صغيرة

وعما تغطيه الصناعة العراقية من حاجة السوق قال وزير الصناعة والمعادن: الصناعة العراقية تسد بنسبة ١٠٪ من حاجة السوق العراقي سيما ان الحكومة توفر الان بيئة جدا خصبه للقطاع الخاص للعمل ونحن بادرنا بتوفير قروض صناعية ففي بغداد وزعنا ٢٠مليون دولار لأكثر من ١٦٦٠ معملاً ومصنعاً متوسطاً وصغيراً لـ ٤٠ منطقة صناعية وطلبنا مبلغاً اخر للاستمرار بمنح القروض فضلا عن ان وزارة المالية تحملت ٤٪ من الفوائد المحتسبة على القرض بنسبة ٦٪، ومشروع القروض سيبدأ العمل به العام المقبل في جميع المحافظات وبتخصيص ١٥ مليون دولار لكل محافظة،حيث شكلنا لجاناً لهذا الغرض تضم في عضويتها ممثلين عن مديرية التنمية الصناعية في الوزارة واتحاد الصناعات العراقي ومجلس المحافظة.

### عن البطالة ومعالجاتها

ولمعالجة البطالة قال حريري:بتوفير الطاقة الكهربائية والوقود لشركات وزارة الصناعة والمعادن سنمتص البطالة فبدلا من تشغيل (شفت)صباحي ممكن تشغيل ثلاث (شفتات) صباحي ومسائي وليلي وهذا سيساعد على امتصاص البطالة من خلال توسيع نشاطات الشركات. وتابع: نحتاج الى سيولة نقدية لتاهيل الشركات لامتصاص البطالة واذ عملت شركاتنا بالشكل الصحيح بعد تأهيلها سنوفر ٢ الى ٣ مليارات دولار للخزينة العراقية ولن نعتمد على القطاع النفطي لتمويل الميزانية اضافة الى اننا سنشغل نصف مليون عامل اجنبي.

نحتاج إلى مليار ونصف المليار دولار للنهوض بواقع المشاريع

**تسلمنا عروضاً لاستثمار معامل سمنت كربلاء وكركوك والمثنى والقائم وسنعلن الشريك الاستراتيجي خلال الأسبوعين المقبلين**